العرب
الخميس 2019/10/24
السنة 42 العدد 11507

شكوك بشأن صمود هدنة الحديدة الجديدة

صنعاء – قالت الأمم المتحدة الأربعاء إن أطراف الصراع في اليمن أقامت نقاطا مشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار في مدينة الحُديدة الساحلية في أحدث خطوة ضمن جهود الأمم المتحدة لتثبيت الهدنة في المدينة، فيما رحب المبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث بالخطوة واصفا إياها بالإيجابية.

واعتبر غريفيث أن نشر نقاط مراقبة لوقف إطلاق النار في الحديدة (غرب)، يعزز التهدئة وينقذ الأرواح.

وقال في تغريدة على تويتر "أرحّب بقيام الأطراف اليمنية بإنشاء أربع نقاط مشتركة للمراقبة ونشر ضباط ارتباط فيها على طول الخطوط الأمامية لمدينة الحديدة". وشدد على أن "من شأن هذه الخطوة أن تعزّز التهدئة في مناطق التوتر وتنقذ الأرواح".

ومن المقرر أن تتواصل هدنة وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين، وفي حال نجاحها سيتم تنفيذها في المناطق الأكثر سخونة مثل الدريهمي، والجبلية، وحيس، غربي المدينة.

وتبدي أوساط سياسية تخوفا شديدا بشأن التزام المتمردين الحوثيين بالتهدئة الجديدة في المدينة، خاصة أنهم قد سبق أن خرقوا تعهداتهم الدولية مرارا.

> حملات التضليل حول مجريات المعارك في جبهات الحدود تترافق مع عمليات تحريض لدفع المقاتلين اليمنيين إلى الانسحاب

وأقدمت الميليشيات المدعومة من إيران في سبتمبر الماضي على تنفيذ هجوم مفاجئ، وذلك بالتزامن مع اجتماع ممثلين عن الحكومة الشرعية والحوثيين والأمم المتحدة على متن السفينة الأممية "أنتاركتيك دريم" قبالة السواحل الغربية لليمن، والذي انتهى بإعلان لجنة تنسيق إعادة الانتشار في الحديدة التابعة للأمم المتحدة، عن نشر فرق مراقبة في 4 مواقع على الخطوط الأمامية من المدينة.

وأفضت مفاوضات اللجنة الثلاثية لإعادة الانتشار في مدينة الحديدة اليمنية إلى الاتفاق على إنشاء مركز للعمليات المشتركة في مقر بعثة الأمم المتحدة بالمحافظة.

وتحدث مراقبون حينها عن أنه لا وجود لضمانات قد تردع الحوثيين أو تجعلهم يتقيدون بما تفضي إليه المفاوضات السارية حول كيفية تطبيق اتفاق الحديدة، خاصة بعدما قاموا بخرقه عبر إقدامهم على تنفيذ هجوم مفاجئ في نفس الوقت الذي تجتمع فيه اللجنة الثلاثية على متن سفينة "أنتاركتيك دريم".

ودأب المتمردون الحوثيون بشكل مستمر على انتهاك اتفاق الحديدة الذي أبرم في ستوكهولم برعاية الأمم المتحدة ونص على وقف إطلاق النار في الحديدة من خلال الاستهداف المتكرر لمواقع الجيش التابع للحكومة اليمنية.

ويتوقع أن يزيد الانتهاك الحوثي المتكرر الوضع العسكري تعقيدا ما ينذر بتجدد الحرب في محيط ميناء الحديدة، خاصة أن الهدنة التي وقعت بناء على اتفاق ستوكهولم كانت حذرة جدا من قبل الطرفين وتخللتها عدة خروقات، ما يدل على تحفّز كافة الأطراف المتقاتلة وتأهبها لاستئناف القتال.

وتوصلت أطراف الصراع إلى اتفاق بشأن وقف إطلاق النار وإعادة نشر القوات في الحُديدة خلال ديسمبر في السويد كإجراء لبناء الثقة بهدف تمهيد الطريق لإجراء محادثات أشمل من أجل إنهاء الحرب.

وخفّض الوقف المؤقت لإطلاق النار العنف لكنه لم يوقفه وتعثر انسحاب القوات لشهور قبل أن تنسحب ميليشيات الحوثي المدعومة من إيران من ثلاثة موانئ مطلة على البحر الأحمر في مايو بموجب المرحلة الأولى من الاتفاق.

ويشكّك كثيرون في نوايا الحوثيين بشأن استعدادهم للانخراط في عملية سلام حقيقية أشمل وأوسع نطاقا، ويقولون إنّ أهداف الجماعة المتمرّدة تكتيكية وتهدف إلى ربح الوقت وتحقيق مكتسبات على الأرض، بدليل مواصلتهم الأعمال الحربية في الحديدة المشمولة باتفاق لوقف إطلاق النار.

ويوفر الحوثيون وسيلة للتصعيد في اليمن وإشاعة أجواء مضادّة لمزاج السلام الذي عملت عدّة أطراف معنية بالملف اليمني على إشاعته، وذلك خدمة لإيران التي تخوض صراعا شرسا ضد خصومها الإقليميين والدوليين وأقحمت ضمنه تهديد الممرات البحرية وطرق الملاحة الدولية، الأمر الذي يفسّر تحرّش الحوثيين المستمر بهدنة الحديدة على الساحل الغربي اليمني.

ويتشبّث المتمردون بالتصعيد على أكثر من جبهة في اليمن في توجه يبدو، بحسب مراقبين، مرتبطا بالأجندة الإيرانية وتحديدا موجة التصعيد بين طهران وواشنطن وعدد من العواصم الحليفة لها، على اعتبار أن اليمن إحدى ساحات الحرب بالوكالة التي تخوضها إيران ومن ضمنها تهديد الممرات البحرية الاستراتيجية وخطوط الملاحة الدولية عبرها.

ويقول مناهضون للحوثيين إنّ هؤلاء يقومون بكل ما يستطيعونه لأجل التصعيد وإشاعة التوتر في اليمن، بما في ذلك تكثيف تحرّشهم بالأراضي السعودية عبر الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة، وذلك لإشغال خصوم إيران ولتخفيف الضغط عنها.

تقارب حوثي مع الإخوان لإضعاف جبهات الحدود مع السعودية

حزب الإصلاح يروج لانهيارات مزعومة في صعدة

حدود محصنة تفند مزاعم الإخوان

يعمل إخوان اليمن على ترويج مزاعم بشأن تحقيق الحوثيين انتصارات في جبهات صعدة، وذلك في تقارب مع المتمردين لإضعاف جبهات الحدود مع السعودية. وتهدف حملات التحريض الإعلامي المستمرة إلى دفع المقاتلين اليمنيين للانسحاب من تلك الجبهات.

عدن - قالت مصادر سياسية مطلعة لـ"العرب" إن التحريض المتواصل الذي ينتهجه ناشطون وإعلاميون من إخوان اليمن إزاء جبهات صعدة ومطالبة اليمنيين بالانسحاب من تلك الجبهات، يأتي في إطار التقارب الحوثي الإخواني الذي نتج عن حوارات مسقط السرية التي شاركت فيها قيادات بارزة في الحكومة الشرعية عادت مؤخرا إلى مدينة سيئون بمحافظة حضرموت.

وأكدت المصادر أن الضخ الإعلامي الإخواني المضلل حول انهيارات مزعومة في جبهات صعدة المختلفة مثل كتاف والملاحيط والحديث عن سيطرة الحوثيين على تلك الجبهات، يحمل الكثير من المبالغة ولكنه يكشف في ذات الوقت عن المساعي الإخوانية لتفكيك جبهات صعدة بهدف ابتزاز السعودية، كما كشفت العرب في تقرير سابق لها.

ودأب ناشطون وإعلاميون في حزب الإصلاح خلال الأيام الماضية على بث أخبار مكثفة حول تحقيق الميليشيات الحوثية انتصارات في جبهات كتاف والملاحيط وحملوا الحكومة السعودية مسؤولية ما أسموه الفشل في تلك الجبهات تحت مزاعم مختلفة، من بينها عدم تبعية القوات اليمنية في تلك الجبهات الحدودية لوزارة الدفاع في الحكومة الشرعية، بالتزامن مع أحاديث موجهة عن قرب سقوط جبهات أخرى على الحدود السعودية في ميدي وحيران، في محاولة كما يبدو لاستباق عمليات تسليم تلك الجبهات التي يهيمن عليها حزب الإصلاح للميليشيات الحوثية.

وترافقت حملات التضليل الإعلامي حول مجريات المعارك في جبهات الحدود مع عمليات تحريض مستمرة لدفع المقاتلين اليمنيين إلى الانسحاب من تلك الجبهات بمشاركة قيادات بارزة في حزب الإصلاح مثل حمود المخلافي المقيم في مسقط الذي أكدت مصادر مطلعة لـ"العرب" قيامه بفتح معسكرات لتجنيد اليمنيين في تعز ومأرب والجوف بدعم قطري عماني ودعوته الجنود اليمنيين في جبهات صعدة إلى الانضمام إلى تلك المعسكرات التي تدور العديد من علامات الاستفهام حول طبيعتها والهدف من إنشائها والدور المنتظر منها.

وأخذت العلاقة بين التحالف وقيادات بارزة في الشرعية منحى آخر بعد استضافة الحكومة السعودية لقيادات المجلس الانتقالي الجنوبي ودفعها باتجاه إنجاز اتفاق لإنهاء الصراع في المعسكر المناهض للانقلاب الحوثي، حيث عملت قيادات في الشرعية موالية لقطر على إفشال الحوار والتلويح بخيارات أخرى من بينها إنشاء تحالف جديد يضم قطر وعمان وتركيا. واعتبر مراقبون يمنيون أن تحركات الإخوان وبعض قيادات الشرعية في هذا التوقيت ومحاولات تفكيك جبهات الحدود، إضافة إلى الإعلان عن إتمام عملية تبادل للأسرى مع الحوثيين نتج عنها إطلاق خمسة من المتهمين في حادث تفجير مسجد دار الرئاسة، تندرج كلها في سياق التقارب الإخواني الحوثي ومساعي إفشال جهود السعودية لإنجاح حوار جدة والشروع في رسم ملامح تحالفات يمنية وإقليمية جديدة خلال المرحلة المقبلة.

وفي مؤشر إضافي على الذهاب في خيار التقارب مع الحوثيين في ظل الأنباء المسربة عن تحولات مرتقبة سيشهدها الملف اليمني في سياق الرغبة الدولية في إنهاء الحرب في اليمن، قالت مصادر محلية في محافظة تعز لـ"العرب" إن ممثلي السلطة المحلية في تعز التي يسيطر عليها حزب الإصلاح انهوا الترتيبات الأخيرة مع الميليشيات الحوثية لرفع الحواجز التي تفصل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين عن تلك المحررة، ما يعني وفقا لمراقبين سقوط خيار استكمال تحرير المدينة بشكل نهائي والتعايش مع سيطرة الحوثيين على جزء كبير من تعز.

ونفى مصدر قيادي في الجماعة الحوثية، الأربعاء، تشكيل لجنة تهدئة بين جماعة الحوثي، والسعودية، من أجل وقف إطلاق النار كما ذكرت مصادر إعلامية في وقت سابق.

ونقلت مصادر إعلامية عن القيادي الحوثي، الذي وصفته بالعضو في مشاورات سابقة مع الحكومة اليمنية، إنه لا توجد حتى الآن أي لجنة مشتركة بين الحوثيين والسعودية من أجل التهدئة ووقف القتال. وأضاف القيادي، الذي طلب عدم ذكر اسمه، أنه "لا يوجد أي شيء يمكن أن نخفيه عن شعبنا.. لو تشكلت أي لجنة لأعلنا عنها".

العراق على موعد مع موجة احتجاجات تهدد الحكومة

بغداد - أكدت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) الأربعاء، أن السلطات العراقية ارتكبت "انتهاكات وتجاوزات خطيرة لحقوق الإنسان" في مواجهة موجة احتجاجات ضد الحكومة هذا الشهر راح ضحيتها 149 قتيلا مدنيا، فيما يترقب العراق أن تخرج تظاهرات حاشدة جديدة، الجمعة، ترفع شعارات إسقاط النظام والأحزاب الدينية الفاسدة الداعمة لحكومة عادل عبدالمهدي.

وقالت دانيال بيل مسؤولة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة بالعراق إن اتخاذ خطوات ملموسة للتمكين من عقد تجمعات سلمية وحماية المشاركين فيها يجب أن يكون أولوية، لكن نشطاء في مجال حقوق الإنسان أكدوا أنهم تلقوا تحذيرات من المشاركة في المظاهرات وتهديدات بالقتل.

والثلاثاء، ذكرت لجنة حكومية عراقية للتحقيق في موجة الاعتقالات خلال الاحتجاجات أن 149 مدنيا قتلوا بسبب لجوء قوات الأمن إلى العنف المفرط وإطلاق الذخيرة الحية لقمع الاحتجاجات.

وجاء في التقرير الحكومي أن أكثر من 70 في المئة من القتلى سقطوا نتيجة الإصابة بطلقات في الرأس أو الصدر وأن هناك أدلة على أن قناصة استهدفوا المحتجين.

وتجنب التقرير الحكومي أي إشارة إلى الميليشيات المدعومة من إيران، التي وثق محتجون عمليات القنص التي ارتكبتها، ما أثار صدمة الشارع العراقي.

وفي مشهد مرعب، يعكس حجم الهيمنة الإيرانية في العراق، جال مسلحون ينتسبون إلى سرايا الخرساني إحدى الميليشيات المنضوية تحت الحشد الشعبي، التي شكلها رئيس فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني من مقاتلين محليين، على مباني وسائل إعلام عديدة حاولت تغطية التظاهرات، فأحرقوا بعضها وضربوا الصحافيين وهشموا المعدات في البعض الآخر.

وأعلنت السلطات إعفاء قادة عسكريين وأمنيين من مختلف أجهزة القوات العراقية في سبع من أصل 18 محافظة، طالتها الاحتجاجات التي من المزمع أن تستأنف، الجمعة، في محاولة لتبرئة عناصر الميليشيات وكبار القادة، واختيار أكباش فداء للتضحية بهم من الضباط.

وألقت الحكومة تبعة قتل المتظاهرين في الاحتجاجات الأخيرة، على عدد من القادة العسكريين والأمنيين، مخلية بذلك مسؤولية السياسيين الذين تأتمر القوات المسلحة بأوامرهم، وأيضا الميليشيات الشيعية التي تؤكد العديد من المصادر وشهود العيان مشاركتها في قمع الاحتجاجات باستخدام الرصاص الحيّ.

وندد سياسيون عراقيون الأربعاء بنتائج التحقيق الحكومي في مقتل أكثر من 150 متظاهرا، في خطوة وصفها مراقبون بالمحاولة المتأخرة لإنقاذ أنفسهم، إذ هم متهمون أصلا بقمع الاحتجاجات وقتل العشرات من المحتجين، وتحديدا تحالف "دولة القانون" بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي. ودان المالكي التقرير "الغامض والمخيب" الذي "لم يجب عن مطالب وتساؤلات الجميع في مقدمتهم المرجعية الدينية العليا التي كان موقفها حازماً تجاه هذا الأمر".

ومن جهته دعا رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي إلى استقالة الحكومة الأربعاء قبل يومين من تظاهرة جديدة مرتقبة.

مغامرة الهروب إلى الأمام

وقال العبادي في تغريدة على تويتر إن "على الحكومة الاستقالة والاعتذار من الشعب عن الجريمة التي ارتكبت بحق المواطنين العزل".

ودعا الزعيم الشيعي مقتدى الصدر مؤيديه إلى المشاركة في التظاهرات، بعدما طالب خلال التظاهرات الأولى باستقالة الحكومة التي يشارك فيها.

وطالب الصدر أنصاره بـ"التأهب والجهوزية لكل طارئ بدءاً من ليلة الخميس وحتى إشعار آخر"، وشملت الدعوة جميع أنصاره ونوابه.

ويتوقع أن يتحدث وكيل آية الله علي السيستاني في خطبة الجمعة قبل بدء التظاهرات، وهو مؤشر على مدى التعبئة، حيث ينظر إليه بوصفه صانع عهد الحكومات أو مُنْهِيه.

وطالبت تنسيقية المتظاهرين بعدم التعويل على ما سيقوله ممثل المرجعية الشيعية في خطبة الجمعة المتزامنة مع اندلاع التظاهرات، مؤكدة أن المرجعية نفسها سبق وأن خذلتها في بيان بارد لم يتهم القتلة بالاسم بعد احتجاجات الأسابيع الماضية التي راح ضحيتها العشرات.

وحذّرت التنسيقية من أي محاولة للإحباط تسببها مثل هذه البيانات والتصريحات سواء من المرجعية أو من قادة الأحزاب الحاكمة، مطالبة الشباب بالتظاهر السلمي المعبر عن المطالب الواضحة التي لا تقبل بأقل من إسقاط النظام والأحزاب الدينية الفاسدة.

> أحزاب سياسية وقادة ميليشيات متورطون في القمع يركبون التظاهرات لإنقاذ أنفسهم في محاولة متأخرة

وإثر فشل رئيس الوزراء العراقي في محاولات إبطال الاحتجاجات المزمعة الجمعة، سارع إلى إنشاء "قوة للاشتباك" وهي قوة أمنية أوكلت إليها "مهام حماية الفعاليات الاجتماعية الكبرى والحفاظ على القانون وتعزيز حرية التظاهر السلمي وبشكل منظم يكفله الدستور".

وتقول مصادر حكومية إن عبدالمهدي يريد احتواء الفوضى التي ضربت أجهزة الأمن المختلفة. ولذلك شكل عبدالمهدي هذه القوة الجديدة، لضبط قواعد الاشتباك، بعدما تورطت قوات أمنية وعناصر من ميليشيات الحشد الشعبي في فتح النار على المتظاهرين.

لكن نشطاء يقولون إن رئيس الوزراء يحضّر لحملة قمع جديدة